نشرة صندوق النقد الدولي

بعض الباعة في العاصمة اليمنية صنعاء: الصندوق ملتزم بمساعدة البلدان العربية على النجاح في إدارة تحولها الاقتصادي (الصورة: Abdullah/Reuters)

برنامج عمل الصندوق

الصندوق يهدف إلى استعادة الاستقرار وإنعاش النمو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٣١ مايو ٢٠١٢

- برنامج عمل الصندوق يركز على استعادة الاستقرار والثقة، وإنعاش النمو، وتوفير فرص العمل
- من الضروري التعجيل باستكمال اتفاقات الاقتراض لتعزيز "حاجز الوقاية"
- من المستهدف مساعدة البلدان منخفضة الدخل على إعادة بناء احتياطيات وقائية، مع دعم التنمية.

مع استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي ووجود مخاطر على عدة جبهات، وضع الصندوق برنامج عمل للشهور الستة القادمة يهدف إلى استعادة الاستقرار والنمو، مع مواصلة التقدم في قضايا الحوكمة الخاصة بالصندوق.

وفي المناقشة التي تجري مرتين سنويا حول برنامج عمل صندوق النقد الدولي، ركز المجلس التنفيذي على الأولويات الاستراتيجية للصندوق الذي يضم ١٨٨ بلدا عضوا. ولا تزال التوقعات عالية بشأن مساهمة الصندوق في إيجاد حل دائم للأزمة المستمرة، وبناء مؤسسات أقوى للنمو والاستقرار في المستقبل.

وأثناء عرض برنامج العمل على المجلس التنفيذي، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، إن "الالتزام بزيادة موارد الصندوق على أساس مؤقت بما يتجاوز ٤٣٠ مليار دولار أمريكي هو شاهد على استعداد الأعضاء للعمل بصورة جماعية وحاسمة لتخطي الأزمة".

وقد تحدثت نشرة صندوق النقد الدولي ــ المجلة الإخبارية التي يصدرها الصندوق إلكترونيا ــ مع السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، حول أهداف الصندوق للشهور الستة القادمة، وهي فترة تتضمن اجتماعا مهما يعقده الصندوق والبنك الدولي في طوكيو في أكتوبر القادم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **تشير التطورات الأخيرة إلى استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي ومخاطر عودة الضغوط، لا سيما في أوروبا، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات محتملة على النظام ككل. ما الذي يفعله الصندوق لمنع العدوى والمساهمة في تدعيم التعافي العالمي؟**

تيواري: يعمل الصندوق على عدة جبهات. ففي **أوروبا**، وهي مركز الأزمة، يتعاون بصورة استباقية مع البلدان الأعضاء والمؤسسات الأوروبية الجامعة من أجل مراقبة المخاطر وتقديم المشورة حول التدابير اللازمة لحلها. وفي نفس الوقت، يجري الصندوق تحليلات للتوصل إلى سبل تحقيق التصحيح المالي على أساس من المصداقية مع الاستمرار في دعم النمو، وتحديد مدى إمكانية إجراء إصلاحات هيكلية توفر المزيد من فرص العمل، ووضع آليات لتسوية أوضاع البنوك العاملة عبر الحدود، وغيرها من الأمور ذات الصلة.

ولا تقتصر أهمية هذه الموضوعات على أوروبا وحدها، فهي تهم عدة بلدان أعضاء أخرى في الصندوق. فلا يزال تنفيذ برامج جيدة التصميم أمرا ضروريا بالنسبة لبلدان الأزمة. وسوف يعقد المجلس التنفيذي مناقشة في وقت قريب تمهيدا لمراجعة الشرطية في برامج الصندوق، وهو ما يُتوقع أن يساهم في استخلاص دروس مبكرة حول هذه المسألة.

وهناك تحديات بالغة الأهمية تواجه البلدان الأعضاء على نطاق واسع يتجاوز أوروبا، ومنها دعم بلدان التحول العربي في تحقيق الاستقرار والتحول الاقتصادي.

ومن هذه التحديات أيضا فهم العوامل التي يرتكز عليها النمو **الشامل لجميع شرائح المجتمع**؛ فبغير وظائف وعدالة اجتماعية، سرعان ما يمكن أن تضيع كل المكاسب المحققة من التصحيح والاستقرار الاقتصادي الكلي. ويجب أن تكون تحليلاتنا ومشورتنا بشأن السياسات الاقتصادية عاملا مساعدا لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مواكبة ازدياد التقلب في أسعار السلع الأولية والتدفقات الرأسمالية. وفي البلدان منخفضة الدخل، هناك تحدٍ رئيسي يتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإبقاء الديون عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها من خلال إعادة بناء مصدات واقية على مستوى السياسات الاقتصادية، مع التقدم في تحقيق أهداف النمو والتنمية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **قام أعضاء الصندوق بتحرك سريع لمواجهة الأزمة وتعهدوا بدعم موارد الصندوق المخصصة للطوارئ بمقدار ٤٣٠ مليار دولار أمريكي. لماذا يحتاج الصندوق إلى كل هذا التمويل؟**

تيواري: أشارت السيدة المدير العام في **خطة عملها** إلى أهمية تعزيز **ذخيرة الموارد العالمية** مع انتهاج سياسات قوية وإنشاء ذخيرة من الموارد الإقليمية للقضاء على مخاطر العدوى وتأمين الاستقرار. واحتياجات التمويل المحتملة كبيرة عالميا، حتى في سيناريو السياسات الاستنسابية التي تتعامل مع المستجدات في وقتها.

وينبغي تدعيم الموارد الوقائية العالمية لسد فجوات التمويل المحتملة، وحماية البلدان التي لا دخل لها بالأزمة، ومن ثم تعزيز الثقة، مما يقلل بدوره احتمالات استخدام هذه الموارد بالفعل.

لكن فرصة التحرك في هذا الاتجاه محدودة. فنظرا للبيئة المضطربة والمتقلبة، يجب المسارعة باستكمال تحديد الطرق الممكنة للإقراض باستخدام الموارد المعززة والموافقة على الاتفاقيات المنفردة ذات الصلة. فقد أصبحت ثقة الأعضاء في قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة لاحتياجات التمويل المحتملة أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **بُذلت جهود كبيرة في إصلاح القطاع المالي، لكن الأنباء الأخيرة تشير إلى أن استمرار إقبال الجهات المصرفية على تحمل مخاطر هائلة حتى الآن. فما الذي يقوم به الصندوق لدفع عجلة الإصلاحات المقررة في القطاع المالي؟**

تيواري: تأمين الاستقرار المالي من الأولويات العاجلة بالنسبة للصندوق ــ لإصلاح خلل الميزانيات العمومية وكسر الحلقة المفرغة التي يتعاقب فيها التعثر المالي السيادي والعسر المالي والنمو الضعيف، وكذلك لإصلاح القطاع المالي والحد من مخاطر الأزمة وتكاليفها.

ويتوخى برنامج العمل استمرار الجهود في هذه المجالات، بما في ذلك الجهود المعنية بطرق تسوية أوضاع المؤسسات المالية العاملة عبر الحدود، وهو مجال يمثل التقدم فيه مطلبا ملحا، والمعنية بانعكاسات مخاطر القطاع المالي على إمكانية الحفاظ على الدين السيادي عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

وللاستفادة من وجهات نظر البلدان الأعضاء في الصندوق، يجري العمل أيضا على تقييم أفضل الممارسات في قياس تحمل الضغوط، وهو أمر أساسي للتأكد من صلابة المؤسسات المالية، وعلى تحديد القضايا التي تتقاطع في مختلف **برامج تقييم القطاع المالي.**

نشرة الصندوق الإلكترونية: **تواجه بلدان التحول العربي تحديات اقتصادية كبيرة. فما الذي يفعله الصندوق لدعم التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**

تيواري: الصندوق ملتزم بمساعدة البلدان العربية على النجاح في إدارة تحولها الاقتصادي الذي يحدث في سياق خارجي صعب، وذلك من خلال المشورة بشأن سياساتها الاقتصادية وإمدادها بالمساعدة الفنية والقروض، حسب مقتضى الحال.

وقد أوفد الصندوق أكثر من ٣٠ بعثة مساعدة فنية إلى ستة بلدان من بلدان التحول **العربي** يختص معظمها بقضايا الإدارة المالية، وهي قضايا أساسية في بناء قواعد مؤسسية قوية وشفافة للمالية العامة. وتضمنت مجالات المساعدة الفنية الأخرى السياسات والإدارة الضريبية لتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة، **وإصلاح الدعم**، والرقابة المصرفية، و**الإحصاءات.**

وهناك احتياج لبناء القدرات في كل هذه المجالات حتى يتحقق جدول أعمال النمو الشامل. وقد شارك الصندوق مشاركة مالية أيضا في مساعدة **اليمن** من خلال تسهيل الإقراض الطارئ الذي يسمى **التسهيل الائتماني السريع**، وذلك في إبريل ٢٠١٢، بينما يواصل المناقشات مع بعض البلدان الأخرى.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **البلدان منخفضة الدخل ظلت مستقرة نسبيا أثناء أزمة الاقتصاد العالمي. فما الذي ينوي الصندوق القيام به لمساعدتها؟**

تيواري: كانت قوة الاحتياطيات الوقائية المتوافرة قبل الأزمة (من خلال تحسن أرصدة المالية العامة وانخفاض الدين العام وزيادة الاحتياطيات الدولية) أمرا حاسما في ضمان الاستقرار النسبي للبلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة.

والتحديات الحالية أمام هذه البلدان هي إعادة بناء هذه الاحتياطيات، ومن ثم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإبقاء الدين عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، مع تحقيق أهداف هذه البلدان للنمو والتنمية.

وعقب الإصلاح الشامل الذي أجري على تسهيلات الصندوق منذ ثلاث سنوات، يُتوقع أن تساعد المراجعة القادمة لتسهيلات الصندوق المخصصة **للبلدان منخفضة الدخل** في حصر خلاصة التجربة حتى اليوم وتحديد مواطن الضعف التي يمكن تحسينها في أدوات الصندوق.

وتعلِّق السيدة كريستين لاغارد أهمية بالغة على استكمال التدابير التمويلية المقررة في عام ٢٠٠٩ لصالح البلدان منخفضة الدخل، ولضمان استمرار هذا الزخم، تقرر إصدار تقرير يصدر مرة كل شهرين لتتبع مسار التقدم. وسيتم الاستفادة من مراجعة هذه التسهيلات أيضا في تحديد مدى توافر الموارد الكافية لاستمرار **الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر** على المدى الأطول.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **الصندوق ملتزم بإصلاح نظام الحوكمة فيه وإعطاء مزيد من الأصوات للأسواق الصاعدة الديناميكية. متى يمكن أن نتوقع رؤية بعض التغييرات في تمثيل البلدان الأعضاء؟**

تيواري: هناك تقدم جارٍ نحو تنفيذ إصلاحات **الحصص** والحوكمة التي تقررت في عام ٢٠١٠. لكن تحقيق هدف تنفيذها بحلول موعد الاجتماعات السنوية هذا العام في طوكيو يتطلب القيام بخطوات أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالموافقات على التعديل المعني بإصلاح تشكيل المجلس التنفيذي.

ولتأكيد هذه النقطة، سيكون هناك متابعة شهرية لما تحقق من تقدم في هذا المجال، بما في ذلك التقدم في كل دائرة انتخابية من دوائر البلدان الأعضاء الممثلة في المجلس، وكذلك المزيد من أنشطة التواصل مع السلطات المختصة في البلدان الأعضاء.

ويتطلب تغيير تمثيل البلدان بشكل رسمي قبول إصلاحات الحوكمة (بأغلبية لا تقل عن ٨٥% من القوة التصويتية) ومن ثم فإنه يتطلب جهدا هائلا من جانب السلطات التشريعية حول العالم بين الآن وحتى شهر أكتوبر القادم. ويمكن نظرياً تحقيق هذا الهدف أيضا عن طريق عملية إعادة تشكيل طوعية للمجلس التنفيذي من أجل زيادة عدد المقاعد المخصصة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

ومن المهم أيضا تحقيق تقدم في مراجعة صيغة الحصص، ومن المقرر أن يعقد المجلس التنفيذي اجتماعات رسمية وغير رسمية لهذا الغرض.

وسيكون هناك تيار عمل مخصص يضم مندوبين للبلدان الأعضاء في **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية** من أجل مناقشة القضية المتعلقة بمراجعة حصص الأعضاء في شهري أغسطس وسبتمبر لتيسير التقدم، إلى جانب العمل الجاري في عدة منابر أخرى.